منوعات

MEDIA

أخبار

أشادت ستيلا موريس، زوجة ومحامية مؤسس موقع ويكيليكس جوليان أسانج، في الذكرى الخامسة لاعتقاله، بإعلان الرئيس الأميركي جو بايدن أنه ينظر في طلب تقدمت به أستراليا لإسقاط تهم التجسس الموجهة إليه، معتبرة أنها «إشارة جيدة».

فازت لعبة «بالدرز غيت 3»، التي تستند إلى عالم «دانجنز أند دراغنز»، بمجموعة مكافآت خلال احتفال توزيع جوائز بافتا للألعاب الفيديو، الذي أقيم الخميس في لندن. منذ طرح اللعبة في أغسطس/ آب الماضي، بيعت منها أكثر من 10 ملايين نسخة.

سيكون رائد فضاء ياباني أول شخص غير أميركي يهبط على القمر في إطار برنامج أرتيمس، لتعطي واشنطن بذلك حليفتها طوكيو مقعداً حلمت دول عدة بانتزاعه، وفق ما أعلنه الرئيس الأميركي في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الياباني.

تمكنت روسيا، الخميس، من إطلاق الصاروخ الثقيل «أنغارا-5» من قاعدة فوستوتشني الفضائية، في مقاطعة آمور في الشرق الأقصى الروسي، بعدما دفعت مشكلات فنية المسؤولين الروس في وقت سابق إلى إلغاء المهمة قبل دقائق من الإطلاق ليومين على التوالي.

على الرغم من كل ما يشير إلى تحيز «آبل» إلى جانب إسرائيل، فإن مناصري الأخيرة اتهموها بـ«معاداة السامية»، بسبب اقتراح رمز علم فلسطين عند كتابة كلمة القدس

رمز العلم الفلسطيني يستفز مناصري الاحتلال

بيروت ـ **مجدولين الشموري**

هاجم مناصرون للاحتلال شركة آبل واتهموها بالتحيز ضد إسرائيل، بعدما تبين أن بعض مستخدمي هواتفها آيفون يتلقون اقتراحاً لرمز تعبيري يمثل العلم الفلسطيني عند كتابة كلمة Jerusalem (القدس) في تطبيقها للرسائل النصية. وتعهدت شركة آبل، الخميس، بوقف هذا الاقتراح التلقائي لدى بعض مستخدمي هواتف آيفون، وأكدت أنه خطأ برمجي وليس مقصوداً وستصلحه، مشيرة في التحديث التالي لنظام التشغيل الخاص بها «آي أو إس». وأثارت هذه المسألة المذيعة التلفزيونية البريطانية ريتشيل رايلي عبر حسابها على منصة إكس، حيث اتهمت شركة آبل بـ«ازدواجية المعايير». وكتبت: «عندما أكتب عاصمة إسرائيل، القدس، يُعرض عليّ رمز تعبيري للعلم الفلسطيني». وأشارت إلى أنه لم يجر اقتراح أي رموز تعبيرية لأعلام دول عند كتابة أسماء عواصم أخرى في رسائل «آيفون». وأضافت رايلي، وهي يهودية، في منشورها: «إن إظهار المعايير المزدوجة في ما يتعلق بإسرائيل هو شكل من أشكال معاداة السامية، وهو في حد ذاته شكل من أشكال العنصرية ضد الشعب اليهودي». وقالت إن الرمز التعبيري للعلم الفلسطيني بدأ بالظهور عند كتابة كلمة Jerusalem بعد التحديث الأخير لنظام تشغيل «آيفون». ووقعت رايلي منشورها بعبارة «امرأة يهودية تشعر بالقلق حيال التصاعد العالمي لمعاداة السامية».

تستخدم ميزات الاقتراح التلقائي من «آبل»، والتي تعد الرموز التعبيرية جزءاً منها، التعلم الآلي والتقنيات الأخرى لتخمين ما قد يرغب المستخدم في كتابته. تشرح «آبل» عبر موقعها الإلكتروني أنه «أثناء الكتابة، سترى اختيارات للكلمات والعبارات التي من المحتمل أن تكتبها بعد ذلك، بناءً على محادثاتك السابقة وأسلوب الكتابة وحتى مواقع الويب التي زرتها في محرك سفاري للبحث». ومع ذلك، كتبت ريتشيل رايلي على «إكس»: «برأيي، لن ترغب شركة متعددة الجنسيات مثل آبل بالاعتراف علناً بأن هذا عمل متعمد من قبل موظف/موظفين... ولكنني آمل أن يستبعد المسؤولون من الشركة».

يأتي هذا الهجوم على «آبل» واتهامها بالتحيز ضد إسرائيل على الرغم من أن كل الأدلة تشير منذ سنوات، ثم بعد بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى أن عمالقة التكنولوجيا لا يترددون في إظهار كل دعم للاحتلال، ويقمعون الأصوات الفلسطينية والأصوات المناصرة للفلسطينيين على منصاتهم، كما لم يتوانوا عن طرد موظفين لمجرد تعبيرهم عن تعاطفهم مع الفلسطينيين الذين ترتكب إبادة جماعية بحقهم.

وفي هذا السياق، وقع نحو 400 موظف في شركة آبل رسالة مفتوحة في إبريل/ نيسان الحالي، يطالبون فيها المديرين التنفيذيين «بإنهاء صمتهم» بشأن معاناة الفلسطينيين وسط العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة. وأشاروا إلى أن الموظفين الذين عبروا عن تضامنهم مع الفلسطينيين «اتخذت إجراءات ضدهم» أو «فصلوا تعسفياً من وظائفهم». ونشرت الرسالة الموجهة إلى الرئيس التنفيذي تيم كوك ومسؤولين في شركة آبل مجموعة تسمى Ceasefire 4 Apples (موظفون في آبل يطالبون بوقف إطلاق النار)، والتي تضم المئات من موظفي الشركة الحاليين والسابقين. وذكروا، في رسالتهم، أن كوك تحدث عن «خسارة أرواح إسرائيلية بريئة» في أعقاب عملية طوفان الأقصى التي نفذها مقاومو «القسّام»، الجناح العسكري لحركة حماس، والتي أسفرت عن مقتل نحو 1200 إسرائيلي، في 7 أكتوبر الماضي، لكن مسؤولي شركة آبل «فشلوا في الاعتراف بالعنف الذي لحق بالفلسطينيين في الأيام والأشهر التالية». يذكر أن وزارة الصحة في قطاع غزة أعلنت، الخميس، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 33545 شهيداً منذ بدء حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل، وأشارت إلى أن إجمالي عدد المصابين ارتفع إلى 76094 جريحاً مع دخول العدوان شهره السابع.

> «آبل» متهمة بفصل الموظفين المتعاطفين مع الفلسطينيين

ويتنوع الموقعون على الرسالة المفتوحة والناشطون في حركة Ceasefire 4 Apples من عمال التجزئة إلى الخبراء الفنيين إلى المتخصصين في العمليات الذين يعملون في فروع ومكاتب «آبل» حول العالم. وانتقدت المجموعة في الرسالة شركة آبل «لإبدائها قلة الاهتمام والتفهم إزاء المجتمع الفلسطيني، لا فقط تجاه الفلسطينيين في غزة، بل أيضاً تجاه الأفراد في فرق العمل لدينا وأي مناصر لهم داخل متاجر الشركة ومكاتبها». كما قال الموظفون إن زملاء لهم واجهوا إجراءات تأديبية فقط لتعبيرهم عن أي نوع من التضامن مع الفلسطينيين. وجاء في الرسالة أن «أي شخص تجرأ على التعبير عن دعمه للشعب الفلسطيني عبر ارتداء الكوفية أو الأزرار أو الأساور أو الملابس، لوحق بحجة خرق السلوك التجاري وخلق بيئة ضارة». وفي رسالتهم المفتوحة، طالبوا شركة آبل بـ«إنهاء صمتها» بشأن العدوان على غزة و«توضيح أن حياة الفلسطينيين مهمة». وأضافوا: «عاماً بعد عام، يجرى التصويت لنا كواحدة من أكثر الشركات إثارة للإعجاب في العالم. نحن نقود الصناعات، ونبتكر تقنيات تغير الحياة، وقد دفعنا العالم إلى الأمام بأكثر من طريقة... لقد حان الوقت لشركة آبل لتحتل مركز الصدارة وتعيد تحديد التوقعات حول كيفية رؤية العالم للنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير، والوقوف بثبات في إيماننا بالمساواة والعدالة العرقية».

وتحدث أحد الناشطين المشاركين في الحملة، الصحافي طارق رؤوف، لموقع ماشابل، قائلاً: «لقد تجاهل العالم مدة طويلة معاناة الشعب الفلسطيني، من خلال فتح أبوابه في إسرائيل والتزام الصمت تجاه اعتداءات اليوم على المدنيين الفلسطينيين. ساهمت شركة آبل في المحو المنهجي للفلسطينيين الذي أصبح الآن حالة واضحة من التطهير العرقي والعنف العنصري. وأضاف: «إذا أرادت شركة آبل أن تتمسك حقاً بعقيدتها وتجعل العالم مكاناً أفضل، فإنها بحاجة إلى قيادة هذا العالم كما فعلت مرات كثيرة في السابق».

وخلال حلقة بودكاست مع المجموعة الإعلامية «فلسطين في أميركا» Palestine in America نُشرت الأسبوع الماضي، كشفت حركة Ceasefire 4 Apple بالتفصيل ما تعرضت له الموظفة في «آبل»، مادلي لايباه إسبينوزا، بسبب ارتدائها الكوفية. ووفقاً للناشطين في الحملة، فإن إسبينوزا سألت المسؤول عن فريق متجر «آبل ستور» حيث تعمل إن كانت تستطيع ارتداء الكوفية، وقيل لها إنها تستطيع ذلك طالما أنها لا تغطي أي شعار لـ«آبل»، لكنها طردت لاحقاً.

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، واجهت كبرى شركات التكنولوجيا انتقادات كثيرة، وتحديداً من قبل موظفين فيها انتقدوا تحيزها إلى جانب الاحتلال وتجاهلها ما يواجهه الفلسطينيون من وحشية آلة القتل الإسرائيلية. في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ذكرت تقارير إخبارية أن «آبل» علقت قنوات «سلاك» Slack الداخلية للموظفين اليهود والمسلمين، في أعقاب الرسائل التي نشروها حول العدوان. كما ورد أن «مايكروسوفت» أغلقت منصة مناقشة حول الحرب، بعد أن نشر أحد الموظفين أن الشركة «غافلة عن المعاناة الساحقة للشعب الفلسطيني». بدورها، واجهت «غوغل» صراعاً داخلياً بسبب علاقاتها مع إسرائيل، وقد وقع أكثر من 600 موظف على خطاب مفتوح ضد رعايتها مؤتمراً سنوياً يروج لصناعة التكنولوجيا الإسرائيلية في نيويورك. وفصلت الشركة أحد مهندسي خدماتها السحابية، بعد تنظيم احتجاج مؤيد للفلسطينيين خلال الحدث المذكور، حين اعترض على مشروع نيمبس، وهو عقد مثير للجدل بين «غوغل» و«أمازون» والحكومة والجيش الإسرائيليين يوفر لإسرائيل خدمات الحوسبة السحابية. ويقول موظفو «غوغل»، منذ سنوات، إن المشروع سيزيد من «التمييز المنهجي» ضد الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أدان المستخدمون القمع الذي يواجهه المحتوى الفلسطيني على منصات هذه الشركات، وعلى رأسها «ميتا»، عبر «إنستغرام» و«فيسبوك».

خلال تظاهرة مناصرة للفلسطينيين في لندن، 23 ديسمبر 2023 (مارتن بوب/Getty)

الإبادة الرقمية

وجّه الائتلاف الفلسطيني للحقوق الرقمية، في فبراير/ شباط الماضي، رسائل إلى شركات ميتا وإكس وتليغرام وتيك توك، أعرب فيها عن مخاوفه بشأن انتشار خطاب الكراهية والتجريد من الإنسانية والتحريض على العنف والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني على منصاتها. في 26 يناير/ كانون الثاني الماضي، أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، لتحديد «مدى واقعية قيام إسرائيل بتنفيذ إبادة جماعية» ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وقد أشار الائتلاف إلى الاستخدام الموثق لمنصات التواصل في التحريض على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك التحريض من قبل أعلى مستويات القيادة الإسرائيلية، وشدد على أن أمر محكمة العدل الدولية شركات التواصل بالوفاء بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية في دعم حقوق الإنسان ومنع نشر المحتوى الضار، بما في ذلك التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، ضمن نطاق اختصاصها. تناولت الرسائل العلاقة المحددة بين خطاب الكراهية والتحريض على العنف وتصريحات الإبادة الجماعية على الإنترنت. ولفتت الرسائل الانتباه إلى إشارة محكمة العدل الدولية إلى هيئات الأمم المتحدة التي تعرب عن قلقها بشأن «خطاب الإبادة الجماعية واللاإنسانية الواضح والصادر عن كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وكذلك بعض المجموعات المهنية والشخصيات العامة». نشرت العديد من هذه التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإسرائيليين على منصات التواصل الاجتماعي، وتواصل الشركات نشر هذا النوع من المحتوى على منصاتها.

مسار

تشهد الساحة العالمية تضامناً كبيراً مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لحرب إبادة جماعية يشنّها الاحتلال الإسرائيلي. أحد أبرز المتضامنين، المخرج كين لوتش

كين لوتش
المخرج يقف على يسار العالم

بيسان السعيد

لعل التضامن وحشد الرأي العام تجاه القضية الفلسطينية من أهم الفجوات التي خلفتها حرب الإبادة على قطاع غزة في سردية الاحتلال الإعلامية. لم يكن التضامن عنصراً جديداً على ساحة القضية الفلسطينية، ولكن تطور وسائل وصول المعلومات وتلقيها جعل لهذا التضامن أشكالاً جديدة وأرضية أوسع، بالرغم من كونه علاقة مبنية على القوة، علاقة يحددها شكل العالم المعاصر اليوم، تتمثل في تضامن موجه من دول عالم أول نحو دول نامية، من دول تملك المعرفة وتتحكم بها إلى أخرى تحاول إيصال معرفتها وسرديتها. وفي هذا الوقت، غدت المعرفة هي معرفة الصورة الإنسانية والثقافية واللعب على مفهوم الصورة، التي تسعى دوماً حكومات الاحتلال إلى تشويهها.

نرى التضامن اليوم بأشكاله المختلفة والمتنوعة، إذ تشهد الساحة الثقافية والفنية المساحة الأوسع لخلق سردية مضادة للاحتلال ودعم فلسطينيي قطاع غزة والوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية. عمر هذا الحراك من عمر القضية تقريباً. على مدار أعوام تأسيس دولة الاحتلال والمجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين، نرى أغلب المثقفين والفنانين يصطفون إلى جانب القضية، من جان جينيه المسرحي الذي وثق مشاهداته عن مجزرة صبرا وشاتيلا وعاش مع الفدائيين الفلسطينيين، وصولاً إلى جاك لوك غودار، المخرج الفرنسي الذي ابتعد عن خطه الثوري السينمائي ليصنع فيلماً مهدي إلى القضية. وعلى غرار حركات التضامن العالمية، استقطب المزاد الذي تقيمه جمعية «سينما من أجل غزة» منذ 2 وحتى 12 إبريل/نيسان الحالي، لتوفير المساعدات الطبية، عدداً من الفنانين المتضامنين مع القضية والذين تبرعوا بمقتنياتهم وقاموا بفعاليات متنوعة تجاه دعم عمل الجمعية ومناصرة فلسطينيي قطاع غزة في حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال عليهم. وكان من بين الفنانين المشاركين، المخرج البريطاني كين لوتش، الحائز على سعفته الذهبية الثانية عام 2016 عن فيلمه I, Daniel Blake والأولى عام 2006 عن فيلمه The Wind That Shakes the Barley.

> واجه لوتش حملات شنها ضده اللوبي الصهيوني في أوروبا

لم يفصل لوتش نضاله السياسي عن عمله الفني طيلة حياته، فهو المخرج اليساري العضو في حزب العمال البريطاني الذي قرّر أن يناضل سياسياً نضالاً مبنياً على قناعات ثقافية وفكرية وإنسانية. لوتش المناصر لقضايا تحرير الشعوب والمعادي للصهيونية، الذي يسعى دوماً في سينماه إلى تفكيك الأنظمة الرأسمالية والدفاع عن الحقوق الإنسانية، مواجهاً عدداً من حملات التحريض ضده، وحوكم عدداً من المرات بتهم نتيجة توجهاته اليسارية.

قدم لوتش فيلمه The Old Oak الصادر عام 2023 ليكون، بحسب تصريحاته، آخر فيلم له بعدما تضررت عينه كثيراً، ويقدمه لمناصرة قضية اللاجئين في أوروبا، متخذاً من اللاجئين السوريين نموذجاً للمقارنة بينهم وبين بقايا الطبقة العاملة في مدينة بريطانية، إذ يضع حال اللاجئين وقضيتهم مقابل الإضرابات والثورة العمالية التي شهدتها مدينة تشكل العمالة في مناجم الفحم أساسها. يقارب لوتش حال العمال ونضالهم عبر إضرابهم الكبير في ستينيات القرن الماضي، وبين الأزمة الجديدة اليوم، وهي حال اللاجئين. تحرك إشكالية اللاجئين سكون المدينة الراكد، ليوصل الفيلم فكرة أن الشعوب المضطهدة دوماً تستطيع أن تلاقي جذوراً إنسانية تتشارك بها وتتوحد، وأن هموم العمال لطالما كانت واحدة، وهي قضايا إنسانية اقتصادية بمجملها.

ولد لوتش عام 1936، وبدأ مشواره الفني منذ مطلع الستينيات؛ إذ عمل بداية مع التلفزيون مسلسل Z Cars، لينطلق بعدها كمخرج سينمائي قدم عدداً من الأعمال منها Land and Freedom و Looking for Eric و My Name Is Joe. تمتلك أعماله خصوصية فنية، تمزج ما بين الحرفة والفن و الانشغالات والهموم السياسية؛ إذ يستند لوتش إلى حكاية من الواقع الراهن. حكاية بسيطة من اليومي والمعيش، ويقاربها سينمائياً ليقدم معادلة بصرية سينمائية مغرقة بالسياسي والإنساني في آن. ويستند في عمله إلى أسس يسارية متينة؛ فهو يقرر منذ بداية مشواره تحدي الرأسمالية وتقديم صورتها القاسية في أفلامه. لم يبحث لوتش عن السهل، ولكنه جعل اليومي أرضية للبحث عن مواضيع أكثر عمقاً. لوتش ملتزم أخلاقياً تجاه القضايا التي يتبناها ويؤمن بها، فهو لم يتوان عن اقتناص أي فعالية ليعبر عن آرائه ويجاهر بها، خصوصاً في مواضيع تعتبر شائكة كالقضية الفلسطينية، ما سبب له دوماً العديد من الإشكاليات وتوجيه التهم. في العام 2018، مُنح لوتش الدكتوراه الشرفية من جامعة بروكسل الحرة في بلجيكا، بالرغم من انتقادات رئيس الوزراء البلجيكي له ووصفه بأنه معادٍ للسامية، إلا أن لوتش رد بتغريدة له على حسابه في منصة إكس، تنص على: «كل حياتي كنت أقف إلى جانب أولئك المعنيين بالمحنة التي يعيشها الفلسطينيون، إنه لأمر بشع اتهامي بمعاداة السامية».

لا تقف الاتهامات الموجهة إلى لوتش عند هذا الحد، فقد اتهم بأنه ينكر الهولوكوست والمحرقة عام 2018، ما أجبره على الرد على هذه الادعاءات. كذلك، نظمت مجموعة من الطلاب في جامعة أوكسفورد حملة ضد لوتش على خلفية محاضرة ألقاها عبر يوتيوب، فمنعته الجامعة بالمشاركة في محاضرة في مقرّها، على خلفية الحملة الطلابية. لم يتوانَ لوتش على الحضور في كل حدث يدعم القضية الفلسطينية والتعبير عن مواقفه السياسية وآرائه وفي كل المواقف. ففي دورة مهرجان كان عام 2016، وبعد فوزه بالسعفة عن فيلمه I, Daniel Blake، حضر لوتش الفيلم التجريبي التسجيلي «ميونخ: قصة فلسطينية»، لمخرجه الراحل نصري حجاج.

لوتش أثناء عرض فيلمه The Wind That Shakes the Barley في رام الله، 2011 (عباس المومني / فرانس برس)

خطورة الصورة الثقافية

يوقع كين لوتش على أغلب البيانات والأوراق السياسية الضاغطة على حكومة الاحتلال الإسرائيلي، منها بيان جمع قرابة 600 توقيع من عاملين في مجال الثقافة والفنون في بريطانيا عام 2015، يقتضي عدم تلبية أي دعوة مهنية من دولة الاحتلال الإسرائيلي. يرى لوتش أن النضال الثقافي ضد إسرائيل من أهم الإجراءات التي يجب أن تتخذ إلى جانب النضال السياسي؛ فهو مدرك لخطورة الصورة الثقافية ودورها في العالم المعاصر.

متابعة

6 شهور على استشهاد العبدالله

قتلت إسرائيل ثلاثة صحافيين لبنانيين منذ 7 أكتوبر (جوزيف عيد/فرانس برس)

بيروت ـ العربي الجديد

طالبت منظمة مراسلون بلا حدود، الخميس، المجتمع الدولي بالضغط من أجل تحميل دولة الاحتلال مسؤوليتها عن جريمة قتل مصوّر وكالة رويترز، عصام العبدالله، في جنوب لبنان، في أكتوبر/ تشرين الأوّل الماضي. وكان العبدالله يغطي، رفقة مجموعة من الصحافيين والمصورين، القصف الإسرائيلي على بلدة علما الشعب، جنوبي لبنان، في 13 أكتوبر الماضي، حين استُهدفوا بقذائف إسرائيلية من الجانب الآخر للحدود، ممّا أدّى إلى استشهاده فوراً، وإصابة ستة صحافيين آخرين بجروح، هم: ثائر السوداني ومراسل نزيه من «رويترز»، والمصوران ديلان كوليتز وكريستينا عاصي من وكالة فرانس برس، إضافة إلى مراسلة قناة الجزيرة كارمن جوخدار والمصور إيلي برخيا.

ولفتت منظمة مراسلون بلا حدود إلى أنه «بعد تحقيقات عدة في مصرع عصام العبدالله، بما في ذلك تحقيق أجرته مراسلون بلا حدود، تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الجيش الإسرائيلي هو المسؤول عن الغارة التي قتلت مراسل رويترز في جنوب لبنان». كذلك، أكدت المنظمة أنّ «الجيش الإسرائيلي استهدف عمداً سيارة كانت تحمل علامة الصحافة»، على الرغم من أنّه «كان من السهل التعرف بكل وضوح إلى أن الأشخاص الموجودين بجانبها كانوا فعلاً مجموعة من الصحافيين»، وندّدت بعدم محاسبة دول الاحتلال حتى الآن على هذه الجريمة.

وقال مدير مكتب الشرق الأوسط في مراسلون بلا حدود، جوناثان داغر: «رغم التحقيقات الجازمة التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عصام العبدالله قُتل جرّاء غارة إسرائيلية استهدفته هو وستة صحافيين آخرين كان من السهل التعرف بكل وضوح على طبيعة عملهم، إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يُحاسَب بعد على هذه الجريمة». كذلك اعتبر داغر أنّ «الإفلات من العقاب يُعرّض الصحافيين للخطر في جميع أنحاء العالم»، مؤكداً مواصلة المنظمة «الوقوف إلى جانب الصحافيين الذين نجوا من ذلك الهجوم»، واستمرارها في دعم عائلة عصام العبدالله وزملائه، سعياً إلى «تحقيق الإنصاف وإحقاق العدالة». وكان تحقيق صادر عن الأمم المتحدة، في مارس/ آذار الماضي، قد خلص إلى أنّ دبابة إسرائيلية قتلت عصام العبدالله بإطلاق قذيفتين من عيار 120 ملليمتراً على مجموعة من «الصحافيين يمكن التعرف إليهم بوضوح»، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. كذلك، كشف التحقيق الذي أجرته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) أن أفرادها لم يسجلوا أيّ تبادل لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان لأكثر من 40 دقيقة قبل أن تفتح دبابة إسرائيلية من طراز ميركافا النار على الصحافيين.

> أكدت تحقيقات عدة مسؤولية إسرائيل عن قتل الصحافي اللبناني

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تبادلت قوات الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله إطلاق النار بشكل يومي تقريباً، عبر الحدود المعروفة باسم الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة لتحديد نقطة انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000. بعد استشهاد عصام العبدالله، واصلت قوات الاحتلال استهداف الصحافيين في الجانب اللبناني، وفي 21 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، استشهدت مراسلة قناة الميادين فرح عمر وزميلها المصور ربيع المعماري، بقذيفة إسرائيلية. أما في غزة، فقد قتلت قوات الاحتلال 140 صحافياً وعاملاً في المجال الإعلامي منذ بدء عدوانها على القطاع في 7 أكتوبر.

حريات

دعوة إلى التحقيق في الاستهداف الإسرائيلي للصحافيين

غزة ـ العربي الجديد

دعت لجنة حماية الصحافيين، الخميس، إلى إجراء تحقيق مستقل في العدوان الإسرائيلي على مستشفى شهداء الأقصى، والذي أدى إلى إصابة ثمانية صحافيين فلسطينيين على الأقل أثناء عملهم. وقال مدير برنامج لجنة حماية الصحافيين، كارلوس مارتينيز دي لا سيرنا، في نيويورك: «يجب إجراء تحقيق مستقل في الهجوم الذي شنّته إسرائيل في 31 مارس/ آذار على مجمع مستشفى كان يلجأ إليه الصحافيون ويعملون فيه». وأضاف: «في ظل التدمير الإسرائيلي للمكاتب الإعلامية، يلجأ الصحافيون بشكل متزايد إلى المستشفيات كأماكن لنقل الأخبار وإعادة التجمع، ولكن الهجوم على مستشفى شهداء الأقصى، والهجوم على مستشفى الشفاء في 18 مارس/آذار، حيث واجه الصحافيون الاعتداءات والاعتقال، جعلا حتى المستشفيات غير آمنة للصحافة، بالإضافة إلى الأطباء والمرضى وغيرهم من المدنيين. لقد أدت الاعتداءات على المستشفيات إلى تقليل عدد الأماكن التي يمكن للصحافيين العمل فيها بأمان».

والصحافيون الذين أصيبوا في 31 مارس هم: المصور الصحافي المستقل علي حمد الذي أصيب في ظهره بشظايا صاروخ، والمصور الصحافي المستقل سعيد جارس الذي أصيبت ركبته بشظية، والمصور الصحافي المستقل نعمان إشتيوي الذي أصيب بجروح طفيفة في الوجه، ومصور «زين ميديا» محمد أبو دحروج الذي أصيب بجراح خطيرة في ساقه، والمصور الصحافي نافذ أبو لبدة الذي أصيب في ساقه، ومصور «الأقصى» إبراهيم لبد الذي أصيب بجراح في ساقه، ومصور «الجزيرة» حازم مزيد الذي أصيب في ساقه، والمصور الصحافي المستقل مجدي قراقع الذي أصيب ولم تحدد لجنة حماية الصحافيين طبيعة إصابته.

ونفى أبو دحروج ومزيد ومراسل التلفزيون العربي باسل خلف الذي شهد العدوان لكنه لم يصب بأذى، لـ«لجنة حماية الصحافيين»، المزاعم الإسرائيلية، وأكدوا أنهم لم يروا أي أفراد مسلحين داخل المستشفى أو بالقرب من الخيام. وقال حمد: «لقد استهدفوا الخيمة من دون أي إنذار. كنا نقيم في الخيمة كمجموعة من الصحافيين، بسلام، من دون وجود مسلحين بيننا». وقال مزيد، لـ«لجنة حماية الصحافيين»، إن العديد من معدات الصحافيين دمرت، بما في ذلك الكاميرات وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة، وهي أشياء يصعب استبدالها حالياً في غزة. وأضاف أنه يكاد يكون من المستحيل العثور على معدات الحماية الشخصية، مثل السترات الصحافية.

وأوضح خلف ورجاء صالحة، ممثلا نقابة الصحافيين الفلسطينيين وسط غزة، لـ«لجنة حماية الصحافيين»، أنه مع تدمير المكاتب الإعلامية ومنازل الصحافيين وانقطاع الاتصالات، يلجأ المزيد والمزيد من الصحافيين إلى المستشفيات كأماكن يمكن أن يجدوا فيها الماوى والكهرباء من أجل إعداد تقاريرهم.

مع اقتراب حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على غزة من دخول شهرها السابع، مخلفة عشرات الآلاف الشهداء والجرحى، بعيش الصحافيون الفلسطينيون في غزة واقعاً هو الأشد والأصعب مقارنة بالحروب السابقة. فمنذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، استشهد 140 صحافياً وعاملاً في المجال الإعلامي، عدا عن إصابة العشرات بجراح نتيجة لعمليات الاستهداف والقصف العشوائي الذي طاول كل من الصحافيين محمد السيد أبو سخيل، وهو مذيع ومحرر في إذاعة صوت القدس، وطارق السيد أبو سخيل، وهو محرر رقمي في الإذاعة نفسها، وذلك «خلال جريمة اقتحام مجمع مستشفى الشفاء الطبي». وكان المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة أفاد بأن الجيش الإسرائيلي قتل واعتقل 700 فلسطيني في مجمع الشفاء الطبي ومحيطه على مدار أسبوعين من توغله. ومع اجتياح مستشفى الشفاء، ألقى الاحتلال القبض على عدد من الصحافيين، بينهم المتعاون مع التلفزيون العربي محمد عرب، ومجموعة غير محددة من المراسلين والمصورين، ولم يعلن حتى الساعة مكان اعتقالهم.

> أصيب 8 صحافيين بقصف خيامهم في مستشفى شهداء الأقصى

الصحافية هند خضري تفقد خيمة الصحافيين أمام مستشفى شهداء الأقصى (فرانس برس)

تضامن

24 ساعة حداداً على شهداء الصحافة الفلسطينية

> ينظم صحافيون في إسطنبول بثاً مباشراً، طوال يوم كامل، حداداً على زملائهم الذين قتلتهم إسرائيل في غزة منذ السابع من أكتوبر

إسطنبول ـ العربي الجديد

سيجتمع صحافيون محليون في مدينة إسطنبول التركية، اليوم السبت، من أجل إجراء بث مباشر على مدار 24 ساعة حداداً على الصحافيين الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وفقاً لما أعلنه اتحاد ناشري الأناضول (AYF). وأوضح الاتحاد، في بيان، أن فعالية البث المباشر ستجرى يوم 13 إبريل/ نيسان الحالي في ميدان مسجد السلطان أحمد وسط إسطنبول، وأفرد البيان حيزاً لتصريحات رئيس الاتحاد سنان برهان الذي قال إن إسرائيل «تتعمد استهداف الصحافيين في غزة، بهدف إخفاء الحقائق ومنع وصول الأخبار والمعلومات إلى الرأي العام الإقليمي والدولي». وأشار البرهان إلى أن 140 صحافياً وعاملاً في المجال الإعلامي قتلوا في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأن العالم «بات لا يسمع الفظائع التي ترتكبها إسرائيل كما السابق بسبب استهداف الصحافيين وإسكاتهم». ويشنّ الجيش الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر الماضي حرب إبادة على الفلسطينيين في غزة خلفت عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، معظمهم أطفال ونساء، ما استدعى محاكمة تل أبيب أمام محكمة العدل الدولية بدعوى إبادة جماعية. ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، استشهد 140 صحافياً وعاملاً في المجال الإعلامي، عدا عن إصابة العشرات بجراح نتيجة لعمليات الاستهداف والقصف العشوائي الذي طاول مختلف مناطق القطاع. ولا تتوقف عمليات الاستهداف الإسرائيلي للصحافيين على قصفهم خلال وجودهم في أماكن عملهم، علماً أن قوات الاحتلال دمرت، كلياً أو جزئياً، 80 مقراً لمؤسسات إعلامية محلية ودولية في غزة منذ السابع من أكتوبر، وفقاً لنقابة الصحافيين الفلسطينيين، بل يتطور الأمر لاستهدافهم وهم يغطون الجرائم على الأرض، رغم ارتدائهم الخوذات والسترات التي تبيّن بوضوح طبيعة عملهم.

وإلى جانب ذلك، فإن العديد منهم قضى رفقة عائلاته جراء القصف الجوي والمدفعي الإسرائيلي للمنازل خلال العدوان المتواصل، إلى جانب اعتقال نحو 12 منهم طوال الفترة الماضية. ولا يزال مصير الصحافيين نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد مجهولاً، إذ فُقد الاتصال بهما خلال تصويرهما عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، وحتى الساعة لم يعلن الاحتلال أي معلومة عنهما. وفي الأيام الأخيرة مع اجتياح مستشفى الشفاء، ألقى الاحتلال القبض على عدد من الصحافيين، بينهم المتعاون مع التلفزيون العربي محمد عرب، ومجموعة من المراسلين والمصورين، ولم يعلن حتى الساعة مكان اعتقالهم. وبسبب استهداف مقرات المؤسسات الإعلامية، تحوّلت المستشفيات والعيادات الحكومية إلى مقرات للصحافيين، وسط صعوبة بالغة في توفير شبكات الإنترنت والاتصالات والتيار الكهربائي جراء التدمير الذي حلّ بالبنية التحتية. فخلال العدوان المتواصل، عطّل الاحتلال الإسرائيلي شبكات الاتصالات لما يزيد عن عشر مرات، شلّ فيها قدرة وسائل الإعلام على نقل الأحداث، فيما تحوّل الكثير من المنافذ الإخبارية للاعتماد على تقنيات أقل جودة لمواصلة العمل ونقل الصورة. ويفوق عدد الصحافيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية في قطاع غزة خلال أول شهرين من العدوان عدد الصحافيين الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وحرب فيتنام (1955-1975) والحرب الكورية (1950-1953).

من تظاهرة مناصرة للفلسطينيين في إسطنبول، 29 مارس 2024 (Getty)